دراسة سوسيولوجية لدور الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية المَعيشة لمدينة طرابلس – ليبيا (2011 – 2020)

عبدالله قازان[1]، حسين سالم مرجين[2]

ملخّص

تسعى هذه الدراسة للكشف عن أشكال التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمدينة طرابلس في ليبيا مع الجماعات المسلّحة، بهدف رصد الإدراك والتصور المجتمعي تجاه الجماعات المسلّحة خلال مرحلة (2011– 2020)، لفهم وتحليل وتفسير أهم أشكال التفاعل الاجتماعي من أبسطها حدوثاً وممارسةً إلى أكثرها تعقيداً، إضافة إلى طرح أهم التبريرات والتفسيرات. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الدراسة اعتمدت على المُعايشة اليومية لجل الأحداث الحاصلة، إضافة إلى عدد من الملاحظات التي تمّ رصدها، فضلاً عن إجراء عدد من المقابلات مع بعض الشخصيات، والمطلعين على وقائع الحياة اليومية في مدينة طرابلس؛ بهدف زيادة التبصير والتوضيح. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد عدد من المسارات المستقبلية لأدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية في مدينة طرابلس ومن أهمها: أنّ معالجة مسألة الجماعات المسلّحة لن يكون أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً فقط كما يُعتقَد، وإنّما هو تربوي وثقافي ومعرفي. وتأتي أهمية بناء مشروع قيم المواطنة المدنية من كونه الأقدر عملياً على خلق جيل جديد متشبّع بروح الحقوق والواجبات وملتزم بالشأن العام وحريص على النفع العمومي.

الكلمات الدالة: التفاعل الاجتماعي، الجماعات المسلّحة، مدينة طرابلس، وقائع الحياة اليومية.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة سوسيولوجية الواقع المجتمعي في ليبيا، وبشكل خاص بمدينة طرابلس في ظل وجود الجماعات المسلّحة، حيثُ سنحاول أن نرسم خطوط التفاعل الاجتماعي المُشترك بين أفراد المجتمع في مدينة طرابلس مع الجماعات المسلّحة لتبدو الصورة واضحة في عموم ذلك الواقع، من خلال كشف وفهم وتحليل وتفسير أهم أشكال التفاعل الاجتماعي من أبسطها حدوثاً وممارسةً إلى أكثرها تعقيداً، إضافة إلى طرح أهم التبريرات والتفسيرات.

وبالرغم من مرور حوالي تسعة أعوام على الحراك المجتمعي في ليبيا (2011)، والذي كانت له دواعيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أدّت في نهاية المطاف إلى سقوط النظام السياسي السابق، إلاّ أنّ ذلك الحراك لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والكشف والرصد، إذ أدّى ذلك الحراك إلى إحداث تغييرات جسيمة في الواقع المجتمعي في ليبيا، بالرغم من فشله في تأسيس أيّ مشروع وطني للتغيير، فلم يستند ذلك الحراك إلى أيّ مرجعية فكرية، والأهم من كل ذلك افتقاره لقيادة سياسية واحدة قادرة على إحداث التغيير المنشود.

كما يتوجب الاعتراف بأنّ سقوط النظام السياسي السابق للعام (2011)، كان يعني بالضرورة سقوط الدولة ومؤسساتها، وهذه الحقيقة لم يُدركها جل من تولى مسؤولية السلطة في ليبيا منذ (2011)، فكل المسؤولين تعاملوا – ولا يزالون – مع مؤسسات الدولة وكأنها صحيحة، بالرغم من

[1] كلية الآداب، جامعة اليرموك gazan20121@yahoo.com

[2] الهيئة الليبية للبحث العلمي؛ كلية الآداب، جامعة اليرموك.

تاريخ استلام البحث 2022/4/27 وتاريخ قبوله 2023/7/12.

© 2023 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

كون الشواهد والأدلة تُبيّن بوضوح وجود حالة انهيار تُعاني منها تلك مؤسسات، وأهمها الأمنية والعسكرية.

وهكذا فإننا نعتقد بأنّ أهمية الموضوع تكمُن بارتباطه بعلم اجتماع الحياة اليومية عبر تسليط الضوء على دراسة التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية في أحياء مدينة طرابلس خلال الفترة (2011 – 2020)، من خلال القيام بعدد من المقابلات وجمع ورصد عدد من الملاحظات والشهادات بغية الإحاطة بالأنماط والممارسات والتصورات اليومية في مختلف أبعادها وتجلياتها، إذ إنّ كثيراً من تلك الممارسات والتصرفات والتصورات جرى تشكليها أو إعادة تشكليها في ظل وجود تلك الجماعات المسلّحة؛ وهي القوى المؤثرة في الحياة اليومية بمدينة طرابلس، فأصبحت هناك منظومة من الإدراكات والتصورات والاستعدادات المكتسبة من قبل أفراد المجتمع تجاه أدوار تلك الجماعات المسلّحة، كذلك تكمُن أهمية الموضوع في الحاجة إلى كشف وتفسير الإدراكات والتصورات تجاه أدوار تلك الجماعات المسلّحة في أذهان أفراد المجتمع في أحياء مدينة طرابلس، فضلاً عن أهمية تعرف تداعيات أدوار الجماعات المسلّحة (الفاعلين المؤثرين) في أحياء مدينة طرابلس والتي ترتب عليها تقويض أو تعثّر عملية التحول نحو بناء مؤسسات الدولة.

أسئلة الدراسة

تبرزُ عدد من الأسئلة المهمة التي تفرض نفسها عند دراسة هذا الموضوع، وهي:

1. ما أسباب الحراك المجتمعي في ليبيا (2011)؟
2. ما مراحل وقائع الحياة اليومية المَعيشة في مدينة طرابلس بعد سقوط النظام السياسي خلال مرحلة (2011 – 2020)؟
3. ما الآثار الناجمة عن أدوار الجماعات المسلّحة في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011 – 2020)؟
4. ما مستقبل أدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية المَعيشة في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011 – 2020)؟

أهداف الدراسة

يُمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1- توضيح أهم أسباب الحراك المجتمعي في ليبيا عام (2011).

2- كشف التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في مدينة طرابلس مع الجماعات المسلّحة، بغية رصد الإدراكات والتصورات المجتمعية تجاه الجماعات المسلّحة خلال مرحلة (2011 – 2020).

3- توضيح أهم آثار أدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011 – 2020)؟

4- تحديد المسارات المستقبلية لأدوار الجماعات المسلحة في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011 – 2020)؟

المنهج والإجراءات

يجب أن نُصارح القارئ منذ البداية بأنّنا ننطلق في صدد تحليلنا لهذا الموضوع من الاعتماد على المُعايشة اليومية لجل الأحداث الحاصلة في طرابلس، إضافة إلى عدد من الملاحظات التي رصدناها، والتي نرجو أن تسبغ على هذه الدراسة قيمة مضافة؛ إذ نعتقد بأنّه من أراد أن يكتب عن ليبيا فإن عليه أن يعيش فيها.

وتحاول الدراسة تأكيد مقولة كلود ليفي ستروس التي يقول فيها "على الباحث عندما يدرس ألاّ ينسى أنّه يعيش وعندما يعيش لا ينسى أنّه يدرس" (مأمون طربيه، 2011، 5) وهذا يعني ببساطة التفاعل البحثي بناءً على المُعايشة اليومية للأحداث، وهي بمعنى أدق تتضمن تدوين الملاحظات وتقييد المشاهدات، بالرغم من كون المشاهدات التي عشناها في حقيقتها هي أعمق من أيّ كتابة.

كما يتطلب المنهج المتبع في هذه الدراسة القيام بالآتي:

- إجراء عدد من المقابلات مع بعض الشخصيات والمطلعين على وقائع الحياة اليومية بمدينة طرابلس والاستماع إلى شهاداتهم حول ما جرى من وقائع وأحداث؛ بهدف زيادة التبصير والتوضيح، ونسعى من خلال هذه المقاربة المنهجية توضيح التصورات والأفكار السوسيو–ثقافية التي يحملها أفراد المجتمع عن الجماعات المسلّحة داخل أحياء مدينة طرابلس.

- الاعتماد على حصيلة معرفية عن الوقائع اليومية المَعيشة بحكم المُعايشة اللصيقة للأحداث بمدينة طرابلس التي مهدت لبروز الجماعات المسلّحة.
- استخدام مفهوم التفاعل الاجتماعي للدلالة على تصرفات وممارسات أفراد المجتمع حيال الجماعات المسلّحة كونها القوى المؤثّرة في المجتمع بناءً على الحاجة أو الضرورة التفاعلية، إذ تُصبح تلك التصرفات عبارة عن القواعد المولدة للممارسات (مأمون طربيه، 2011، 21).
- يقصد بأحياء مدنية طرابلس الآتي: حي الأندس، وحي الفلاح، وحي طريق المطار، وحي أبو سليم، وحي سوق الجمعة، وحي تاجوراء، وحي المنصورة، وحي المدينة القديمة، وحي السراج، وحي غرغور، وحي دمشق، وحي زاوية الدهماني، وحي قرجي، وحي طريق السور، وحي الكريمية، وحي صلاح الدين، وحي خلة الفرجان، وحي عين زارة.

وهنا قد يطرح القارئ سؤالاً مهمّاً وهو: ألا يُشكل تناول هذا الموضوع خطراً على الباحثين؟

في الحقيقة أنّ مسألة الحديث والكتابة عن هذا الموضوع تُعد من الأمور الخطيرة والصعبة؛ فكثيراً ما يتعرض الباحثون إلى مضايقات تارة، أو تهديدات تارة أخرى، بسبب بعض الآراء أو التحليلات أو التفسيرات التي تتناول دور الجماعات المسلّحة في الواقع المجتمعي في ليبيا؛ لكنّنا نعتقد بأنّ الوعي والمسؤولية البحثية ستجعل من أيّ باحث يُدرك ما ينبغي القيام به تجاه القضايا والهموم المجتمعية، خاصة عندما تكون بوصَلة البحث والكشف هي الوطن، وبعيداً عن أيّ تجاذبات سياسية أو منافع مادية، كما نود الاعتراف بأنّ مسألة المُغامرة البحثية كانت حاضرة أيضاً عند ولوج هذا الموضوع.

المبحث الأول: أهم الأسباب التي أدت إلى الحراك المجتمعي في ليبيا (2011)،

قبل تناول دور الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية **المَعيشة** لمدينة طرابلس سوف نحرص خلال هذا المبحث على التطرق إلى تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى الحراك المجتمعي في ليبيا (2011) والتي أدت إلى سقوط النظام السياسي السابق.

فقد شهدت ليبيا عام (2011)، حراكاً مجتمعياً، استطاع تفكيك وإسقاط بنية النظام السياسي السابق، وخلق واقعاً جديداً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من وجود سمات مشتركة وتشابه إلى حد كبير في ظروف الدول العربية التي شهدت الحراك المجتمعي أو ما يسمى بالربيع العربي، إلا أنه يمكن القول بأنّ لكل دولة خصوصيتها وطابعها المميز. (مرجين، 2016، 167-168).

وعموماً فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أنّ هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلى قيام الحراك المجتمعي في ليبيا لعل أهمها (مرجين، 2016، 170):

- المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية نتيجة الفقر والبطالة وسوء التوزيع واتساع الفوارق الطبقية، وتعثر مشاريع التنمية، وفشل السياسات الاقتصادية.
- تجليات العولمة التي مكنت أفراد المجتمع من الاطلاع على كل ما يقوم به الحكام، وما يجب أن يقوموا به.
- غياب الديمقراطية وانعدام أي شكل من أشكال تداول السلطة، وانعدام المشاركة الشعبية وانسداد الأفق السياسي، والسعي إلى توريث الحكم للأبناء.

إذًا يمكن القول بأنّ الحراك المجتمعي كان نتيجة لأسباب متعددة ومتشابكة سواء أكانت السياسية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم الثقافية، أم التكنولوجية، فضلاً عن الأسباب الخارجية المتمثلة في دعم ومساندة عدد من الدول الإقليمية والدولية لذلك الحراك، وفي هذا الصدد يرى مرجين بأن " أي دعم خارجي لا يستطيع أن يفتعل حركة رفض على ذلك النطاق الذي شهدته ليبيا"، فهناك "دواعٍ حقيقة دفعت إلى الحراك المجتمعي، ومن ثم فإن وجود تأثير للقوى الدولية أو الإقليمية في الحراك المجتمعي لا يعني التغاضي عن وجود دوافع داخلية للتغيير، ومن ثم يمكن القول بأنّ العامل الخارجي لعب دور المُيسر لعملية التغيير، أكثر من كونه المنشئ لها". (مرجين، 28 يوليو 2017).

إنّ الاسترسال في الحديث عن أسباب الحراك المجتمعي في ليبيا وقدرته على توضيح عملية التحول في المجتمع الليبي بعد سقوط النظام السياسي مهمة، خاصة فيما يتعلق بانتشار الجماعات المسلحة، لكننا رأينا الاكتفاء بهذا القدر حيث إنّ التوسع في بحثِها قد يدفعنا إلى الخوض في جزئيات لا تثقل كاهل هذا المبحث وحسب وإنما تضعفه.

المبحث الثاني: أهم مراحل وقائع الحياة اليومية المَعيشة في مدينة طرابلس بعد سقوط النظام السياسي خلال مرحلة (2011– 2020).

سيتم خلال هذا المبحث تقسيم وقائع الحياة اليومية في أحياء مدينة طرابلس إلى ثلاث مراحل رئيسة، ويرجع هذا التقسيم – حسب اعتقادنا – إلى كون أشكال التفاعل الاجتماعي لم تكُن على مستوى واحد من حيثُ تفاعلها وتأثيرها، وإنّما هناك حالات من الصعود والهبوط والتشابهات والاختلافات، وبالتالي ارتأينا أنّ من المهم ضبط تلك التفاعلات الاجتماعية في إطار هذا التقسيم.

المرحلة الأولى: أغسطس (2011) – يونيو (2014)

بدأت هذه المرحلة مع سقوط النظام السياسي في طرابلس أغسطس (2011)، وانتهت مع بداية الحرب الأهلية (2014)، فمع سقوط النظام السياسي أصبح وجود الجماعات المسلّحة في شوارع وأحياء طرابلس من الأمور المُعتادة حتى أصبح لكل حي من أحياء طرابلس مجلس عسكري خاص به، حيثُ يُعاد إنتاج هذه الجماعات على نفس المواصفات في كل حي، وكأن وقائع الحياة اليومية في مدينة طرابلس تقول لتلك الأحياء لقد هُيّئت لكم الظروف لإنتاج نفس الجماعات المسلّحة (منظمة فريدريش إيبرت، 2015 – 12– 13).

كما لم تسلَم أحياء طرابلس من عمليات التقسيم المجتمعي التي لا يزال يُعاني منها المجتمع الليبي منذ (2011)، وهي وجود مدن وقبائل منتصرة، وأخرى منهزمة، فالأمر انسحب أيضاً على أحياء طرابلس، فهناك أحياء مهزومة، وأخرى منتصرة، فمثلاً: حي أبو سليم يُعد من الأحياء المهزومة – كونه من الأحياء المحسوبة على النظام السياسي السابق، في حين أنّ حي سوق الجمعة يُعد من الأحياء المنتصرة.

وعلى هذا النحو ومع دخول القبائل وأبناء المناطق المنتصرة إلى طرابلس (2011)، تمّ توزيع أحياء العاصمة على تلك القبائل والمناطق، فمثلاً: أصبح حي الأندلس، وحي الفلاح، وحي طريق المطار تحت نفوذ الجماعات المسلّحة التابعة لقبيلة الزنتان، في حين أصبح حي دمشق، وحي صلاح الدين، وحي غرغور تحت نفوذ الجماعات المسلّحة التابعة لمصراتة، هكذا تمّ توزيع أحياء العاصمة ما بين نفوذ القبائل وأبناء المناطق المنتصرة (مجموعة الأزمات الدولية، 2022، 24)، في حين استطاعت بعض الأحياء الخروج من هذا التوزيع الغنائمي بفعل قوة الجماعات المسلّحة التي شكلتها مثل: حي سوق الجمعة وحي تاجوراء (لنقي وآخرون، 2019، 81 – 84)، في حين استطاعت بعض الأحياء مثل حي أبوسليم تكوين جماعة مسلّحة استطاعت مواجهة مسألة التوزيع الغنائمي تلك بالرغم من كونه من الأحياء المهزومة.

وحري بنا هنا أن نذكر أنّ العامل الخارجي ساهم بقوة في استمرار وجود الجماعات المسلّحة داخل أحياء طرابلس، ونودُّ هنا التذكير بمقولة أمير قطر عندما طرح رئيس الحكومة محمود جبريل مسألة نزع السلاح من الجماعات المسلّحة حيثُ تدخّل أمير قطر وقال كلمته المشهورة بأنّ "الثوار لا يلقون أسلحتهم" (قناة الميادين الفضائية، برنامج لعبة الأمم، 2018/1/24).

عموماً تشكلت خلال هذه المرحلة مجالس عسكرية في جل أحياء طرابلس، وذلك بتشجيع من المجلس الانتقالي، فمنحت وزارة الدفاع آنذاك، الإمكانات المالية للمجالس العسكرية، فكان بمجرد وجود قائمة تتضمن أسماء أفراد الجماعة المسلّحة وأعداد المركبات والآليات العسكرية؛ يصدر قرار من وزير الدفاع بمنحها إمكانات مالية، ووصل بعضها إلى الملايين من الدنانير، وهذا التسهيل في الإجراءات شجّع كل أحياء طرابلس على تكوين مجالس عسكرية خاصة بها فمثلاً: أصبح هناك المجلس العسكري بالمدينة القديمة، وسوق الجمعة، والمنصورة وزاوية الدهماني، وقرجي، وطريق السور، وغيرها من المجالس العسكرية، وهكذا أصبحت المجالس العسكرية موجودة في كل أحياء طرابلس، واقتصرت أهم مهامها في بداية التكوين على الدفاع وحماية الأحياء، أي ضبط الأمن داخل الأحياء.

وهنا قد يبرز سؤال مهم وهو: من هم أعضاء تلك الجماعات المسلّحة؟

في بداية تكوين هذه الجماعات كان جل الأفراد من الحي نفسه، إذ تنوّعت أعمارهم، ومستوياتهم التعليمية، كما تنوعت الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل انضمامهم إلى هذه الجماعات، وتضمّنت أيضاً عدداً من الأفراد الذين يفتقدون إلى وظائف أصلاً (مثل البطالة).

وحاولت هذه الجماعات المسلّحة – بشكل حثيث خلال

هذه المرحلة – تقديم نفسها على أنّها القوى المرجعية للحراك المجتمعي الذي استطاع الإطاحة بالنظام السياسي السابق، ومع مرور الوقت أصبحت هذه الجماعات تمتلك المقدرة والنفوذ على فرض إرادتها على الأحياء، كل ذلك في ظل تزايد ضعف الحكومة وعدم مقدرتها على المواجهة، بالتالي لوحظ خلال هذه المرحلة قيام هذه الجماعات ببعض الأدوار والممارسات العنيفة الموجهة إلى مؤسسات الدولة، فقامت مثلاً بالاستيلاء على بعض المقرات الحكومية الموجودة في تلك الأحياء بقوّة السلاح، كما قامت أيضاً بالتصرف ببعض المُمتلكات الحكومية (سامي محمد، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 01/ 04/ 2021).

وبدأ يبرز على السطح المجتمعي خلال هذه المرحلة قبول مجتمعي لتصرفات وممارسات هذه الجماعات، وأحياناً أخرى تعاطف معها، وأبدى أفراد المجتمع تفهماً لدور الجماعات المسلّحة خاصة فيما يتعلق بمسألة المدافعة وحماية الأحياء.

وبعد ذلك توسّعت أدوار ونفوذ هذه الجماعات، ممّا شجّع المزيد من شباب أحياء طرابلس على الانضمام إليها، وبدأت بالسعي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وعقد تحالفات، فأصبح هناك مثلاً: تحالف بين حي سوق الجمعة ومدينة مصراتة، وزادت قوة هذه الجماعات بعد حصول بعض هذه الجماعات على الدعم المالي من قِبل الحكومة والذي وصل في عهد رئيس الوزراء علي زيدان سنة (2012) إلى حوالي مليار دينار ليبي (تقرير ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية، 2013، 73– 96)، وصارت هذه الجماعات المسلّحة تمتلك المزيد من الإمكانات العسكرية والمالية والإعلامية، كل ذلك أدّى إلى اتساع نفوذها في مدينة طرابلس، في ظل استمرار انحسار سلطة الحكومة.

وبدأ يطفو على سطح المجتمع وبشكل جلي تمدّد استخدام العنف من بعض هذه الجماعات في ظل انعدام سلطة الحكومة، فبرزت بعض الممارسات غير الأخلاقية أو غير الإنسانية، مثل عمليات التفتيش في الطرق، وتوقيف بعض الأشخاص بناءً على الهوية، والاستيلاء على المُمتلكات الحكومية والخاصة، وفتح سجون بعيداً عن سلطة القانون، كما تجاوزت بعض الممارسات إلى حد القيام بسرقة بعض البنوك في وضح النهار (تقرير ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية، 2013، 275)، والاستيلاء على السيارات في الطرقات العامة، وفي بعض الأحيان كانوا يطلقون الرصاص على بعض الأفراد الذين يرفضون الانصياع لتلك الممارسات والتجاوزات، وبدأت هذه التصرفات والممارسات تلقى الرفض من أفراد المجتمع أحياناً، وتلقى الاستغراب أحياناً أخرى (عبدالهادي محمد، مقابلة شخصية ، طرابلس، بتاريخ: 2021/11/10).

وأصبح مشهد هذه الجماعات المسلّحة وهي تتجوّل داخل الأحياء يُثير الكثير من مشاعر الخوف والرعب بين أفراد المجتمع حيثُ كان لباسهم عبارة عن نصف عسكري، قد يكون **المَعيشة** إضافة إلى ارتداء (الشبشب)، الذي أصبح من ضمن العلامات التي توسم بها هذه الجماعات، كما كانوا يمسكون مسدسات أو بنادق الكلاشنكوف بأيديهِم، إضافة إلى اللّحى وشعورهم الطويلة، ونظراتهم المتجهّمة. كل ذلك ساهمَ في زيادة جرعات الرعب والخوف بين أفراد المجتمع في أحياء مدينة طرابلس.

كما برزت خلال هذه الفترة بعض الجماعات المسلّحة ذات التوجه الديني وتمّ إصباغ القدسية على ممارساتها فخرجت تصريحات من بعض مشايخ الدين تُبيّن بأنّ تلك الممارسات أو التصرفات مأمورة، بمعنى أنّ العناية الإلهية أرسلت هذه الجماعات للقضاء على بعض الممارسات المُعارِضة والعقيدة الدينية، وبالتالي لم يجرؤ أحد على المناقشة أو الاعتراض أو الرفض، فتمّ مثلاً منع المصلين من استخدام المسابح داخل المساجد، حيثُ يتم ضرب أيّ مصلٍ يقوم باستعمال المسبحة داخل المساجد، وزادت تلك الممارسات والتصرفات عنفاً فتمّ تدمير بعض المساجد والأضرحة والمقابر باستخدام الجرافات والحفارات؛ فمثلاً تمّ هدم مسجد سيدي شعاب، ومسجد عثمان باشا، وضريح سيدي نصر، وضريح سيدي المصري، ومقبرة سيدي حامد بقرقارش، ومقبرة القرمانلي، ومبرر تلك التصرفات والممارسات يعود حسب اعتقاد تلك الجماعات إلى كون تلك الأماكن أصبحت – خاصة الأضرحة – أماكن للتبرك والعبادة، ويُمارس فيها السحر (وكالة رويترز، مسلحون يهدمون مسجداً للصوفية في وسط العاصمة الليبية، بتاريخ 15 أغسطس 2012).

وهكذا أُضيف العامل الديني إلى قوة بعض هذه الجماعات المسلّحة، وأصبح العامل الديني يحظى بمكانة مركزية في تصرفات وممارسات هذه الجماعات، وهكذا تأسّست بعض الجماعات المسلّحة على القيم الدينية، وأصبحت ترى في نفسها نظاماً اقتصاديّاً، واجتماعيّاً، ونمط حياة اجتماعية يتوجب على أفراد المجتمع الالتزام به مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلاً عن جماعات سلفية منضوية تحت اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية.

في حين فرضت بعض الجماعات المسلّحة الأخرى بعض الإتاوات على أصحاب القطاع الخاص وإن كان بشكل غير دائم، كما اتسعت وزادت جرعات العنف في المجتمع، واللجوء إلى استخدام السلاح في حل المنازعات والاستيلاء على المُمتلكات الحكومية والخاصة – كونها غنائم – وبدأ الخوف والرعب والتهديد يجد إلى أفراد المجتمع سبيلا.

كما استمرت بعض الجماعات المسلّحة في عمليات توقيف الأفراد في الطرقات وأصبحوا يطلبون منهم المال، أو يسرقون منهم السيارات وكأنهم تحولوا إلى لصوص، كما استمرت عمليات إطلاق الرصاص على بعض الأفراد والسيارات التي ترفض التوقف (إبراهيم عبد الكريم، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2021/11/12).

وعموماً أصبحت هذه الجماعات المسلّحة هي القوى الفاعلة والمؤثرة في الحياة اليومية للمجتمع بمدينة طرابلس كما أصبحت الحكومة في هذه المرحلة تعمل وفقاً للضغوطات التي تمارسها هذه الجماعات، فبرزت بعض الظواهر والممارسات العنيفة نتيجة لضعف الحكومة مثل: عمليات الاعتقال التعسفي، وتأسيس سجون خارج إطار مؤسسات الدولة، وعمليات القتل العشوائي.

ومع استمرار ممارسة الجماعات المسلّحة للمزيد من عمليات العنف فلم يعد الصمت ممكناً، فسئِم أفراد المجتمع في مدينة طرابلس من وجود تلك الجماعات المسلّحة والمنتشرة في كل أحياء طرابلس، وبدأت مرحلة جديدة في التعامل المجتمعي مع هذه الجماعات، حيثُ بدأت بعض أحياء مدينة طرابلس تطالب بشكل علني بضرورة خروج هذه الجماعات من مناطقها وضرورة تفعيل أدوار الأمن والشرطة في أحياء وشوارع مدينة طرابلس، وقامت العديد من التظاهرات والاحتجاجات المجتمعية المطالبة بإخلاء أحياء طرابلس من الجماعات المسلّحة، في حين واجهت بعض هذه الجماعات تلك التظاهرات المجتمعية بمزيد من العنف ووصل الأمر إلى استخدام الأسلحة النارية، ولعل أهمها احتجاجات حي غرغور في (15 نوفمبر 2013)، حيثُ خرج عدد من أفراد المجتمع من مختلف أحياء طرابلس في تظاهرة سلمية مطالبين بإخراج عدد من الجماعات المسلّحة – تابعة لمدينة مصراتة – والمتواجدة بحي غرغور، ممّا دفع تلك الجماعات المسلّحة لإطلاق النار بشكل عشوائي على المتظاهرين مما نتج عنها مقتل حوالي (43) من المتظاهرين وإصابة (460) آخرين بجروح متفاوتة الخطورة (تقرير منظمة العفو الدولية، ليبيا، 2013، 5– 10).

وهكذا تبدّلت مشاعر التعاطف والتضامن والقبول المجتمعي للجماعات المسلّحة التي كانت مع بداية تأسيسها وأصبحت هناك حقائق لا يُمكن تجاهلها وهي أنّ وجود هذه الجماعات يعمل بشكل حثيث على إزاحة مسألة بناء الدولة إلى الهوامش، خاصة فيما يتعلق بمقاومتها لأيّ محاولة نحو تفعيل الأمن والشرطة في أحياء وشوارع مدينة طرابلس، وأصبح هناك إدارك وتصور مجتمعي بأن استمرار وجود هذه الجماعات سيفتح الطريق لمرحلة جديدة تكون أكثر استبداداً من استبداد النظام السياسي السابق.

المرحلة الثانية: يونيو (2014) – مارِس (2016)

بدأت هذه المرحلة مع الانتهاء من الحرب الأهلية (2014)، وانتهت مع دخول حكومة الوفاق الوطني إلى مدينة طرابلس مارس (2016)، إذ أعادت هذه الحرب تشكيل القبائل والمناطق المنتصرة، كما أعادت تقسيم الحكومة في ليبيا إلى حكومتين؛ حكومة في المنطقة الغربية وأخرى في المنطقة الشرقية، كما برزت ظاهرة لافتة للانتباه في مدينة طرابلس وهي إعادة توزيع الأحياء ما بين القبائل والمناطق المنتصرة في حرب (2014) (مرجين وبن عمران، 2021، 26–27) فأصبح مثلاً: حي الأندلس تحت نفوذ جماعات مسلّحة تابعة لبعض القبائل الأمازيغية.

واختفت خلال هذه المرحلة جل المجالس العسكرية التي تمّ تشكيلها في معظم أحياء مدينة طرابلس، وانضمّ الكثير من أفرادها إلى بعض الجماعات المسلّحة الأخرى التي برزت بقوة

خلال الحرب الأهلية (2014)، مثل الجماعات المسلّحة المسمّاة القعقاع، والنواصي.

كما برزت ظاهرة أخرى وهي مطالبة بعض الجماعات المسلّحة المسيطرة على أحياء طرابلس أصحاب القطاع الخاص سواء كانوا أصحاب محلات أو أسواق أو مدارس أو عيادات أو مصانع أو غير ذلك بضرورة دفع مبالغ مالية؛ وهي إتاوات تدفع تحت بند "الدفاع والحماية"، ووصل الأمر بإحدى تلك الجماعات المسيطرة على أحياء السراج، وحي الفلاح وحي الكريمية إلى تشكيل لجان بشأن حصر تلك المرافق وتقدير القيم المالية الواجب دفعها، وفي حال رفض الدفع تقوم تلك الجماعات بعمليات الاعتقال، وقد يصل الأمر أحياناً إلى القتل، وكثيراً ما تقوم هذه الجماعات المسلّحة بعمليات السرقة أو التشجيع عليها من أجل ابتزاز أصحاب القطاع الخاص (محمود علي، مقابلة شخصية طرابلس، بتاريخ 2021/11/22).

كما وصل الأمر إلى الجهات والمؤسسات الحكومية خاصة قطاع المصارف حيثُ أصبحت هذه الجماعات هي المسؤولية عن حماية المصارف في معظم أحياء مدينة طرابلس، إضافة إلى عمليات تنظيم وتوزيع السيولة المالية داخل المصارف، فشهدت هذه المرحلة ممارسات وتصرفات اتسمت بالعنف والفوقية من قبل هذه الجماعات اتجاه أفراد المجتمع، ولم تُراعِ أيّ قيم دينية أو اجتماعية مُتعارَفة في المجتمع، وأصبحت جل مُمارسات وتصرفات أفراد هذه الجماعات مُعلّقة ببنادقهم.

وبدأت تطفو على السطح خلال هذه المرحلة مسألة إقحام الجماعات المسلّحة في الحياة الاقتصادية والمالية بمدينة طرابلس، وكانت هذه أيضاً بداية لتمكينها من التحكم بإدارة المؤسسات الاقتصادية والمالية، إذ بدأت هذه الجماعات بتنظيم عمليات التعامل بين أفراد المجتمع وتلك المؤسسات، فمثلاً: تدخلت الجماعات المسلّحة في عملية تنظيم الطوابير بالمصارف، وفي لمخابز، وكذلك البنزين، والغاز... إلخ، وبالتالي ليس بالغريب عليها وهي تقوم بعمليات التنظيم أن تقوم بإطلاق سيل من السباب والشتائم، ممّا يسبّب الرعب والهلع والذعر بين أفراد المجتمع.

وفي حين كانت المؤسسات الأمنية أو الشرطية عاجزة عن مواجهة هذه الجماعات المسلّحة، نتيجة لضعفها مقارنة بقوة هذه الجماعات، فلا غرابة أن استمرَّ لجوء بعض أفراد المجتمع إلى هذه الجماعات المسلّحة لمساندتهم، أو لحماية مصالحهم.

في حين أنّ من يلجأ إلى مراكز الشرطة، كثيراً ما يتعرض للاعتقال أو الضرب وأحياناً أخرى إلى القتل، ومن ناحية أخرى تعرّضت مباني مراكز الشرطة للتدمير نتيجة لقيام أفراد الشرطة بتسجيل وقائع تلك الجرائم، كما يتعرض الكثير من الضباط وضباط الصف للضرب أو الاعتقال أو القتل، وهذا يُبيّن استمرار هذه الجماعات بمقاومة أي محاولة لتفعيل مراكز الشرطة في أحياء مدينة طرابلس.

وخلال هذه المرحلة برزت مفارقة سوسيولوجية في المجتمع وهي "الإغفال المهذب" حسب ما يسميه إرْفِن غوفمان Erving Goffman ضمن ممارسات وتصرفات أفراد المجتمع تجاه الجماعات المسلّحة؛ وهي تعني عدم تجاهل أفراد المجتمع لوجود الجماعات المسلّحة ضمن الوقائع اليومية **المَعيشة**؛ كونهم مدركين لوجودهم وحركتهم وممارستهم، لكنهم في الوقت نفسه يمارسون الامتناع عن اقتحام أو مواجهة تصرفات وممارسات تلك الجماعات المعتادة (طربيه، 22،2011)، إذ أصبح أفراد المجتمع خلال هذه المرحلة لا يتوقعون من هذه الجماعات سوى الاستمرار بممارسة المزيد من العنف؛ دون الحاجة إلى معرفة تبريرات تلك الممارسات أو مواجهتها، وهذا لا يعني أنّ أفراد المجتمع غير مُدركين لخطورة استمرار الممارسات العنيفة للجماعات المسلّحة، لكنه "إغفال مهذّب" وهذا يعني الاعتياد على مثل تلك الممارسات والتصرفات من قِبل الجماعات المسلّحة، في ظل بروز شعور مجتمعي وهو عدم قدرة الحكومة على مواجهة أو إخضاع تلك الجماعات لسيطرتها.

المرحلة الثالثة: مارِس (2016) – مارِس (2020)

بدأت هذه المرحلة مع دخول حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في مارس (2016)، وانتهت مع إعلان حكومة الوفاق الوطني الليبية حظر التجول بمدينة طرابلس في مارس (2020) وذلك في إطار تداعيات انتشار جائحة كورونا، إذ كانت وقائع الحياة اليومية في طرابلس من أشدها صعوبة، إذ كشفت عن أعداد كبيرة من جرائم القتل والسرقة والاختطاف، وعمليات إقفال بعض الطرق الرئيسة، فمثلاً: تمّ قفل طريق

طرابلس – الزاوية، وطريق طرابلس – العزيزية وذلك لوجود جماعات مسلحة تقوم بعمليات الاختطاف والسرقة والقتل.

ومن المفارقات اللافتة للانتباه خلال هذه المرحلة وهي وجود حكومتين داخل طرابلس، فمع دخول حكومة الوفاق طرابلس بناء على اتفاق الصخيرات (2015)، كانت هناك حكومة أخرى، وهي حكومة الإنقاذ الوطني.

وتوزّع ولاء الجماعات المسلّحة خلال هذه المرحلة ما بين الحكومتين، وحدثت العديد من الصدامات بين الجماعات المسلّحة، وتمكّنت الجماعات المسلّحة المحسوبة على حكومة الوفاق من فرض هيمنتها على جل أحياء مدينة طرابلس، وتمّ طرد الجماعات المسلّحة المحسوبة على حكومة الإنقاذ خارج طرابلس، وبدأت مسألة إعادة التوزيع الغنائمي من جديد على أحياء مدينة طرابلس.

كما استمرت بعض الجماعات المسلّحة المحسوبة على التيارات الدينية في هدم بعض الأضرحة والزوايا الدينية، فمثلاً: تمّ حرق زاوية الشيخة راضية، وتدمير مسجد سيدي أبو غراره.

وفي دراسة أعدها المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية لسنة (2018) من إعداد فولفرام لاخر Wolfram Lacher، أوضحت هذه الدراسة وجود تأثير عميق للجماعات المسلّحة في طرابلس على العملية السياسية والاقتصادية، إذ ذهبت إلى أنّه منذ إنشاء حكومة الوفاق الوطني في العاصمة طرابلس في مارِس (2016)، فرضت حفنة من المجموعات المسلّحة سيطرتها تدريجياً على العاصمة، ووقعت طرابلس تحت سيطرة أربع مجموعات مسلحة رئيسة ذكرتها الدراسة "كارتل ميلشيات طرابلس" (Wolfram Lacher, 2018)، ويُقصد بالكارتل وجود عقد احتكاري بين هذه الجماعات المسلّحة للسيطرة على العاصمة واستبعاد دخول منافسين جدد، كما ذكرت الدراسة الألمانية أن أكبر أربع مجموعات تسيطر على العاصمة هي "كتيبة ثوار طرابلس" و"كتيبة النواصي"، و"قوات الردع"، ووحدة "أبو سليم" التابعة لجهاز الأمن المركزي، كما بيّنت أنّ المجلس الرئاسي وقع سريعاً تحت تأثير هذه الجماعات المسلّحة التي تحميه، إذ استغلت هذه الجماعات إصدار الاعتمادات المستندية من أجل استيراد بضائع من الخارج، ثمّ تقوم باستيراد كمية أقل من تلك المنصوص عليها في الخطاب، ثمّ يُحوَّل باقي العملة إلى السوق السوداء، وعادة ما يقوم قادة المجموعات المسلّحة بابتزاز مديري المصارف، أو التواطؤ معهم من أجل إصدار الاعتمادات المستندية (مرجين، 9 يونيو 2018).

وخلال سنة (2018)، تعرّضت طرابلس لحرب ما بين المناطق والقبائل المنتصرة أدّت إلى إعادة توزيع بعض الأحياء، فمثلاً: أصبح حي الأندلس ضمن نفوذ الجماعات المسلحة التابعة لقبيلة الزنتان بعد دخولها مرة أخرى إلى مدينة طرابلس، في حين خرجت الجماعات المسلحة التابعة لمصراتة من مدينة طرابلس، وتمّ توزيع الأحياء التي كانت تسيطر عليها في مدينة طرابلس على باقي الجماعات المسلّحة الموجودة بطرابلس. عموماً أصبح الوضع الأمني أفضل خلال هذه السنة إذ قلت عمليات السرقة والاختطاف كما تمّ القضاء على العصابات والاختطاف في طريق الزاوية وطريق العزيزية.

ومن ثمّ فلا غرابة أن تكون ممارسات وتصرفات تلك الجماعات مؤلمة وقاسية، وقد تكون مُميتة، إلاّ أنّه كان من الصعب البوح بذلك في ظل تلك الظروف، ومن المفارقات التي يتندر بها المواطن في طرابلس بأن "الجماعات المسلّحة في طرابلس فرّقتنا ولكن المصيبة الواحدة جمعتنا" (إبراهيم عبد الكريم، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ (2021/11/12).

وربما يكون مفيداً أن نُشير هنا إلى أنّ أحياء مدينة طرابلس في أبريل (2019)، أصبحت مسرحاً جديداً لحرب أهلية جديدة، أدّت إلى نزوح أعداد هائلة من سكان طرابلس خاصة في أحياء صلاح الدين، وخلة الفرجان، وعين زارة، وطريق المطار.

وفي ظل هذه الأجواء أصبحت مساحة القلق والخوف والرهبة أكثر اتساعاً لتملأ كل وقائع الحياة اليومية في أحياء طرابلس، فحالات القتل والاختطاف والسرقة أصبحت جزءاً من تلك الوقائع، ممّا جعل جل أفراد المجتمع يلتزمون بالاستمرار بعملية "الإغفال المُهذّب" من جهة، فضلاً عن القيام بإعادة تشكيل الوقائع من خلال اتباع أنماط سلوكية اجتماعية محددة وهي السكوت والانزواء والصمت والترقّب كي يحتفظوا دوماً بمسافة الأمان الفاصلة عن الجماعات المسلّحة، والتي تَحول دون حدوث أي احتكاك أو مواجهة معها، وعلى هذا النحو أصبح أفراد المجتمع أكثر إدراكاً لأفعال الجماعات المسلّحة مسبقاً وتلك ظاهرة لافتة خلال هذه المرحلة.

ومع مرور الوقت أصبحت تلك الإدراكات أهم التصرفات والممارسات التي يلجأ إليها أفراد المجتمع داخل طرابلس في حال حصول أيّ تصادم مع الجماعات المسلّحة، وهذا يعني ببساطة شديدة أنّ الحياة اليومية أصبحت مثل السجن الكبير الذي يتطلب مراناً من نوع مختلف، ودُربة تتجاوز المألوف سواء من حيثُ التصرفات أو الممارسات أو السلوكيات.

المبحث الثالث: أهم الآثار الناجمة عن أدوار الجماعات المسلّحة في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011 – 2020).

إنّ ما يعنينا الإشارة إليه في هذا المبحث هو أنّ هناك سلسلة من الآثار الناجمة عن أدوار الجماعات المسلّحة في أحياء مدينة طرابلس ما بعد (2011)، حيثُ لا تزال وقائع الحياة المجتمعية في طرابلس تتّسم بالقلق والخوف تارة، والترقب للغد وانتظار المجهول تارة أخرى، كما يتوجب الاعتراف أيضاً بأنّ الجماعات المسلّحة بمدينة طرابلس لم تُعر مسألة بناء الدولة ومؤسساتها أيّ اهتمام، بل إنّها في كثير من الأحيان كانت التحدي الكبير لتحقيق ذلك البناء؛ فهي دوماً على استعداد للقيام بأيّ ممارسات (خاصة العنيفة) في حال تعرض مصالحها – المكاسب والمنافع – للخطر، في ظل صمت وخوف حكومي، فعلى سبيل المثال: صدر في شهر مايو (2018) قرار عن حكومة السراج رقم (555) لسنة (2018) بشأن حل كتيبة "قوة الردع الخاصة"، إلاّ أنّه تحت ضغوطات الجماعات المسلّحة تراجعت الحكومة عن القرار المذكور (مرجين، 9 يونيو 2018). ونضيف إلى كل ما سبق حقيقة أخرى وهي أنّ بعض هذه الجماعات المسلّحة لا تزال تستمد شرعيتها من كونها ضمن القبائل والمناطق المنتصرة أو ضمن تحالفات القبيلة، وهذه الجزئية الأخيرة غاية في الأهمية (مرجين، 14 مايو 2020). ويُمكن رصد أهم الآثار الناجمة عن تصاعد أدوار الجماعات المسلّحة بمدينة طرابلس فى الآتى:

- منذ سقوط النظام السياسى السابق (2011)، أصبحت مدينة طرابلس تعجُّ بعدد كبير من الجماعات المسلحة، وعادة ما يحدث ما بين هذه الجماعات المسلّحة اتحادات أو ائتلافات، تتبدد بعد فترة وتصبح خلافات وصراعات، مثلما حدث مع جماعات فجر ليبيا، حيثُ كانت متحدة فيما بينها سنة (2014)، ثمّ أصبحت تتشابك فيما بينها خلال الفترة من (2015– 2017) (مرجين، 9 يونيو 2018).
- لا تزال هذه الجماعات المسلّحة تقدم نفسها بوصفها مرجعاً أعلى فى أحياء مدينة طرابلس، حيثُ أصبح لديها القوة والمقدرة والنفوذ الذي أدّى إلى التوسع فى أدوارها وممارساتها وتصرفاتها على حساب أدوار وممارسات ومسؤوليات الجهات الحكومية، فأصبحت تتحدّى وبشكل علنى سلطة الحكومة، وكثيراً ما لاحظنا عدم التزام هذه الجماعات المسلّحة بالأوامر والتعليمات الصادرة عن الحكومة، وفى الوقت نفسه لم تجرؤ أيّ حكومة على مواجهة هذه الجماعات، بالتالى استطاعت هذه الجماعات المسلّحة تقويض أي عملية نحو بناء مؤسسات الدولة خاصة فيما يتعلق بتفعيل المؤسسات الأمنية والشرطية.
- أصبحت هذه الجماعات المسلّحة أكثر قوة ومقدرة على الاحتفاظ بمصالحها ومكاسبها في ظل وجود أيّ حكومة تأتي إلى العاصمة طرابلس.
- بالتالى أصبحت الجماعات المسلّحة فى مدينة طرابلس هى من يحمى وجود جل الحكومات خلال مرحلة ما بعد (2011)، وهى مبرر بقائها واستمرارها فى السلطة، فمثلاً: مجرد تواجد أو ظهور الجماعات المسلّحة للقبائل والمناطق المنتصرة فى العاصمة "طرابلس" – كان ولا يزال – يُشكل خوفاً ورعباً للحكومة ومؤسساتها والذي يقضى على كل من يواجه مصالح تلك الجماعات المسلّحة، كما أنّه فى بعض الأحيان كان مجرد إشارات عابرة من قبل هذه الجماعات المسلّحة يكفى لأن تقوم الحكومة بشكل مباشر بتغيير قراراتها (مرجين، 2020).
- لا يزال معظم أفراد المجتمع فى أحياء طرابلس غير متصالحين مع واقع الحياة اليومية فى ظل استمرار هيمنة الجماعات المسلّحة على واقع الحياة اليومية بمدينة طرابلس، وفرضها قيوداً على أفراد المجتمع، فضلاً عن معاملة تلك الجماعات أفراد المجتمع بالقسوة والعنف، فهناك حالات عديدة من التهجير القسري، وكذلك عمليات الاختطاف، والابتزاز المالي، والقتل على الهوية، فضلاً عن التدني في مستوى

الخدمات العامة، وبشكل خاص فى قطاعات الصحة والتعليم والمصارف والكهرباء والمياه، نتيجة لضعف الأداء الحكومي وعدم قدرته على إخضاع الجماعات المسلّحة لسيطرتها.

عموماً يُمكن القول بأن السنوات العشر الأخيرة كانت كارثية على مختلف المستويات لأحياء مدينة طرابلس، إذ لا تزال جل الحكومات التى وصلت إلى العاصمة الليبية طرابلس تعتمد على أدوار الجماعات المسلّحة الموجودة بطرابلس ومحيطها، حيثُ فشلت الحكومات السابقة كافة فى بناء مؤسسة عسكرية وشرطية يُمكن الاعتماد عليها فى خلق الوسائل الكفيلة بعمليات ضبط الأمن وفرض قوة مؤسسات الدولة، وهذا يعنى ببساطة أنّ أي حكومة ستأتى ستكون مرهونة بقاعدة الجماعات المسلّحة فقط والتى باتت تحمى بقاء واستمرار أيّ حكومة تأتي إلى العاصمة (مرجين، 12 فبراير 2022).

المبحث الرابع: مستقبل أدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية المَعيشة في مدينة طرابلس خلال مرحلة (2011- 2020).

سوف نحرصُ في هذا المبحث على تحديد أهم المسارات المستقبلية لأدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية في مدينة طرابلس، حيثُ نعتقد بأنّ معالجة مسألة الجماعات المسلّحة لن يكون أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً فقط كما يعتقد البعض، وإنّما هو تربوي وثقافي ومعرفي، فالأزمة الليبية كما يقول الدكتور المنصف ونّاس هي في عمقها ثقافية ولذلك هي تحتاج إلى فلسفة موجهة قبل أن تحتاج إلى الموارد (ونّاس، 2017، 314- 317).

إنّ سبب استمرار حالات عدم الاستقرار في ليبيا إنّما هو غياب مؤسسات دولة قوية قادرة على إيقاف العنف، فضلاً عن أهمية إخضاع الجماعات المسلحة لسيطرتها، والعمل على بناء وتعزيز قوة القانون، وحماية الحريات، كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ فهم الكثير من المسائل الخاصة بالأزمة الليبية أصبح مرتبطاً بالحسابات الدولية، فالقوى الدولية والإقليمية التي قدمت الدعم والمساندة للحراك المجتمعي، كان باعثها على ذلك هو حماية مصالحها في ليبيا، ولست بحاجة إلى التذكير بأنّ الدعم والمساندة الخارجية كان لها دور كبير في إذكاء الانقسام الداخلي ما بين الليبيين في مرحلة ما بعد 2014م. (مرجين، 24 يونيو 2020).

وعموماً يُمكن تحديد أهم المسارات المستقبلية لأدوار الجماعات المسلّحة في وقائع الحياة اليومية المَعيشة في مدينة طرابلس وهي على النحو الآتي:

- أهمية بناء مشروع قيم المواطنة المدنية فهو الأقدر عملياً على خلق جيل جديد متشبع بروح الحقوق والواجبات وملتزم بالشأن العام وحريص على النفع العمومي، ويعتمد على ضرورة الاختلاف واحترامه، واحترام الاختلاف والعمل على ممارسته في المعيش اليومي، وأخيراً قبول الآخر على الرغم من الاختلاف معه، بحيثُ تُصبح ثقافة الاختلاف ممارسة يومية في المجتمع الليبي، من خلال إشراك جميع المؤسسات التي تتشارك جزئياً أو كلياً في عملية التنشئة الاجتماعية سواء على مستوى الأسرة، أو المؤسسات التعليمية، أو الإعلام، أو النوادي والجمعيات، بغية إعادة العقل الليبي، وهو العقل الذي يقبل الحوار والتفاوض ويؤمن بفلسفة العيش المشترك والتعايش السلمي وبضرورة الدولة وحقها في احتكار العنف المشروع (ونّاس، 2017، 213 – 215).
- بناء مؤسسات أمنية وشرطية قوية وهذا يجب أن يتصدر أولويات الدولة الليبية، ذلك أنّ فوضى انتشار الجماعات المسلّحة واحتدام الصراعات في ليبيا يعود إلى غياب المؤسسة الأمنية والشرطية النظامية الكفيلة باحتكار استخدام القوة دون غيرها، فالدولة كما يرى ماكس فيبر "لها الحق في التنظيم المُطلق للاستخدام الشرعي للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد" (عدنني، 2013، 155).
- ايجاد برامج تدريبية لإدماج الجماعات المسلّحة ضمن المؤسسات الأمنية أو العسكرية وفقاً لشروط ومعايير محددة.

المصادر والمراجع

كتب

طربيه، مأمون، 2011، **علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع مُعاشة**، بيروت، دار المعرفة.

عدنني، إكرام، 2013، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، بيروت، منتدى المعارف.

لنقي، الزهراء، وآخرون، 2019، **ليبيا ديمقراطية ضلّت طريقها**، سلسلة قضايا الإصلاح، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

ونّاس، المنصف، 2017، **ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد**، تونس، دار المتوسطية.

دوريات

مرجين، حسين سالم، 2016، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، الجامعة الأردنية، **9**(02)، الصفحات 167 – 174.

مرجين، حسين سالم، بن عمران، سالمة إبراهيم، 2021، آفاق سوسيولوجية لدور مجالس المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي (المجتمع الليبي أنموذجاً)، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي، جوان، العدد (19)، الصفحات 10 – 30.

تقارير

تقرير منظمة العفو الدولية نوفمبر، 2013، **ليبيا عندما أطلقت الميلشيات النار على المتظاهرين**، رقم الوثيقة MDE. (19/012/2013)

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية لسنة 2018، ولفرام لاتشر، SWP.

المؤتمر الوطني العام، **تقرير ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية لسنة 2013**.

قناة الميادين الفضائية، برنامج لعبة الأمم: تاريخ العرض (2018/1/24).

المواقع الإلكترونية

مجموعة الأزمات الدولية، **المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، شُوهد بتاريخ (2022/2/3) في

https://www.files.ethz.ch

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=677399

ttps://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=746772

منظمة فريدريش إيبرت، 2015، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، شُوهد بتاريخ (2022/4/2) في https://www.fes.org.ma

وكالة رويترز، **مسلحون يهدمون مسجداً للصوفية في وسط العاصمة الليبية**، (25 أغسطس 2012)، شُوهد بتاريخ (2021/12/1) في

https://www.reuters.com/article/oegtp-libya-islamist-sk1-idARACAE87O06020120825

مرجين، حسين سالم، (28 يوليو 2017)، ليبيا إلى أين تتجه ... قراءات تاريخية ... وسيناريوهات مستقبلية، **مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية**، العدد (5594)، شُوهد بتاريخ (2023/03/277) في

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=566853

مرجين، حسين سالم، (9 يونيو 2018)، ترهونة تتبنّى رؤية جديدة لدور الجماعات المسلّحة في طرابلس، **مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية**، العدد (5986)، شُوهد بتاريخ (2022/4/7) في

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=610706

مرجين، حسين سالم، (14 مايو 2020)، إلى أين تتجه ليبيا (3)؟ **مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية**، العدد (7160)، شُوهد بتاريخ (2022/4/7) في

مرجين، حسين سالم، (24 يونيو 2020)، الأزمة الليبية والدور الجزائري، **مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية**، العدد (6601)، بتاريخ (2020/6/24)، شُوهد بتاريخ (2023/3/28) في

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=682298

مرجين، حسين سالم، (12 فبراير 2022)، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، **مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية**، العدد (6563)، شُوهد بتاريخ (2022/4/7) في

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=677399

REFERENCES

Lacher, Wolfram, 2018, Tripoli's Militia Cartel: How Ill-Conceived Stabilisation Blocks Political Progress, and Risks Renewed War, ***SWP Comment*** No. (20) April.

Wolfram Lacher. (2018). Tripoli's Militia Cartel: How Ill-Conceived Stabilisation Blocks Political Progress, and Risks Renewed War No. (20) April

Abdullah Kazan[1], Hussein Salem Margin[2]

ABSTRACT

Unifying different social theories under one Grand Theory, or in accordance with a unified Sociological Perspective, has been an ongoing endeavor within the theoretical and academic heritage of Sociology. This research argues that the "Complex Cognitive Models" as shaped by "Abdelwahab Elmessiri", and as represented through his concepts of "Comprehensive Secularism" and "Transfer", are all together a valid theoretical framework. This framework through which Social Theories, or the so called "Grand Approaches" of Sociology as addressed by "Jacques Herman" in his book "Les Lanages De La Sociologie", can be unified, and can subsequently resolve any nominal conflicts or contradictions between these theories and approaches.

Keywords: Abdelwahab Elmessiri, Complex Cognitive Models, Jacques Herman, Social Theories, Transfer.

[1] Faculty of Arts, Yarmouk University gazan20121@yahoo.com
[2] Libyan Authority for Scientific Research; Faculty of Arts, Yarmouk University.
Received on 27/4/2022. Accepted for Publication on 12/7/2023.